

Libya

Ministry of Foreign Affairs and
International Cooperation
Embassy of the state of Libya
Addis Ababa - Ethiopia



وزارة الخارجية والتعاون الدولي
سفارة دولة ليبيا
أديس أبابا - إثيوبيا

Date: _____

Ref: _____

التاريخ: _____

الإشاري: _____

بيان رئيس وفد دولة ليبيا

معالي وزير المالية والتخطيط

كامل إبريك الحاسي

في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
المنعقد بالعاصمة الإثيوبية (أديس أبابا)
في الفترة من (13 - 16) يوليو 2015.

السيد الرئيس

اصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

يطيب لي في البدء ان اهنكم السيد الرئيس على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر الهام و الطريقة المتميزة التي تديرون بها اعمالنا ، وان اتوجه بأسمي و اسم وفد بلادي بالشكر الجزيل الى حكومة وشعب اثيوبيا على استضافتها لهذا المؤتمر وعلى مابذلته من جهد لتوفير الظروف المناسبة لأنعقاده ، وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة .

السيد الرئيس

اصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

ان هذا المؤتمر الذي يعقد في اعقاب مؤتمري مونتري والدوحة وفي ظروف بالغة الأهمية ، عليه التزامات جد هامة وخطيرة في تضيق فجوة التنمية القائمة بين البلدان النامية وتلك المتقدمة ومالها من اهمية بالغة في تحقيق الامن والأستقرار الدولي. ان هذا يعنى ان مسؤولية التنمية هي مسؤولية جماعية دولية مشتركة ولم تعد مسألة محلية وطنية او اقليمية صرفة .

وبهذه الرؤية التي أكد عليها كافة الحاضرين في مؤتمرنا هذا فإننا على ثقة تامة بأن تقدماً كبيراً سوف ينجز في هذا النطاق .

وفي الوقت الذي نؤكد فيه في مستهل كلمتنا هذه على مسؤولية كل بلد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به وان دور السياسات

الوطنية والمحلية و الاستراتيجيات عامل حاسم في التنمية المستدامة
ونعترف في الوقت نفسه ان المساعدة الانمائية الرسمية تظل مصدراً هاماً
ومكماً من مصادر التمويل العام للبلدان النامية، فإنه يساورنا القلق ازاء
انخفاض هذه المساعدة على مدى العامين الماضيين. وفي هذا الصدد
يحث وفد بلادي المجتمع الدولي على السعي لاتخاذ اجراءات عاجلة
وفعالة لمعالجة هذا الخلل تركز على ايفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها
الرسمية بتخصيص نسبة 0.7 في المائة من اجمالي دخلها القومي
بما في ذلك النسبة المحددة بين 0.15 في المائة الى 0.20 في المائة
للبلدان الأقل نمواً .

كما نوكد ايضاً على اهمية تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في تنفيذ
برامج وخطط مدروسة تكفل التنمية المستدامة و تقضي على التصحر في
البلدان الافريقية وعلى الأخص بلدان الساحل والصحراء التي تعاني
بالأضافة من موجة الإرهاب ، من مخاطر تداعيات التصحر الآخذ في
الأتساع بسبب تغير المناخ الذي تسبب في ندرة المياه .

وبهذا فإن وضع استراتيجية عالمية لمواجهة تغير المناخ يلتزم بها
الجميع أمر نوكد عليه ، ونأمل ان يكون على رأس اهتماماتنا وضمن
وثيقة اعمالنا .

السيد الرئيس

اصحاب المعالي و السعادة

ان محاربة الفقر بجهد جماعي والتزام دولي صارم ليس فقط أمر اخلاقي و انساني وقيمي بل هو كذلك أمر اساسي لأقامة عالم افضل يسوده السلام والاستقرار والأمان , خالٍ من العنف ، ومن الإرهاب الذي لايمكن القضاء عليه واجتثاثه ووقف انتشاره مالم نتمكن جميعاً من افراغ حاضنة الفقر الذي يتولد منها ، كافة الحركات المتطرفة الإرهابية .

ان مأساة الفقر و البحث عن غدٍ افضل هي التي تدفع من جهة اخرى بالآف من الأفارقة خاصة الى مقابر البحر المتوسط في هجرة غير شرعية تتطلب معالجة دولية عاجلة وحازمة ثلاثية الأطراف بين دول المصدر اساساً و العبور والإستقبال دون اغفال بالطبع لمسؤولية المجتمع الدولي .

ان بلادي التي تضررت كثيراً من هذه الظاهرة وترفض الحل العسكري لمعالجتها تدعو من على هذا المنبر الى عقد مؤتمر دولي يحدد استراتيجية مواجهة هذه الظاهرة ، ونأمل ان يدرج ذلك في وثيقة مؤتمرننا هذا.

السيد الرئيس

اصحاب المعالي و السعادة

ان تعاون جنوب جنوب عنصر هام في دعم جهود التنمية المستدامة وتحقيق هدف الاعتماد على الذات في الدول النامية ، الا انه يبقى مع ذلك عنصراً مكملاً وليس بديلاً عن إطار التعاون شمال – جنوب ، وفي هذا الصدد يؤكد وفد بلادي انطلاقاً من مبدأ المسؤوليات المشتركة على الالتزامات السابقة من قبل البلدان المتقدمة في تمويل التنمية من خلال برنامج تنفيذ جدول اعمال القرن ال 21 وتوافق آراء مونتيري و اعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية.

كما نؤكد الحاجة الى تهيئة بيئة محلية وعالمية مواتية لتنفيذ اجندة التنمية لما بعد 2015 من خلال تعزيز الشراكات المتبادلة المنفعة التي تضمن تناسق الدعم الدولي مع الأولويات الوطنية والأقليمية والعمل مع الشركاء في التنمية لإيجاد اطار عالمي وآلية محددة تشمل نقل التكنولوجيا والخبرات التي تراعى خصوصيات البلدان النامية .

السيد الرئيس

اصحاب المعالي والسعادة .

السيدات والسادة .

أن التمثيل الديمقراطي العادل في المؤسسات المالية والأقتصادية الدولية لجميع البلدان وخاصة البلدان النامية في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإصلاح هياكلهما و تمكين الدول

النامية من المشاركة بفاعلية في صنع القرار بها أمر يجب ان نؤكد عليه في وثيقتنا الختامية . ان اعتماد نظام تجاري شامل وقائم على قواعد غير تمييزية أو إجراءات قسرية ، و العمل على تسهيل إجراءات انضمام جميع البلدان النامية الى منظمة التجارة العالمية نظراً لأهمية التجارة الدولية كمحرك اساسي للتنمية و النمو الأقتصادي ، يتطلب منا جميعاً العمل على تحرير التجارة تحريراً فعالاً من كافة القيود ، و من ثم تسهيل اندماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي من خلال تحديث منتجاتها المصنعة وانسيابها الى اسواق البلدان المتقدمة دون أية عوائق .

السيد الرئيس

اصحاب المعالي و السعادة

ان تعزيز الحكم الديمقراطي في كافة البلدان وارساء الانظمة القائمة على المؤسسات الدستورية ، وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في ادارة الشؤون العامة من الركائز الهامة لتطوير اجندة التنمية لما بعد 2015 .

ان ارتباط التنمية ارتباطاً وثيقاً باستتباب الأمن ، من الامور التي يجب ان نؤكد عليها ونعمل من اجلها ، وفي هذا الإطار أود القول أن العمل على عودة الأمن والاستقرار في بلادي ليبيا عامل اساسي في إنطلاق التنمية وتدوير عجلة الأقتصاد المتوقفة فيها . وإننا بهذا نتطلع الى دعم منظومة الأمم المتحدة و الدول الشقيقة والصديقة لمساعدتنا على استتباب الأمن وبناء مؤسساتنا العسكرية والأمنية لتهيئة برامج الإعمار و التنمية .

السيد الرئيس

اصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

تشكل مسألة التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة عقبة رئيسية امام تعبئة الموارد المحلية من اجل التنمية ومن الأهمية بمكان معالجتها من خلال تعاون كافة البلدان في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتصدي لعملية غسل الأموال المهربة من بلدانها الاصلية بوسائل سهلة وسريعة . و في هذا الصدد يتطلع وفد بلادي الى مساعدة كافة الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لإسترداد الأموال المنهوبة والمهربة خارج ليبيا حتى نتمكن من توفير التمويل الكامل لبرامج إعادة الاعمار و البنية التحتية التي تم تدميرها نتيجة عدم استقرار الاوضاع الامنية والسياسية.

السيد الرئيس

اصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

يقر وفدي بأهمية قطاع الطاقة في تحقيق الأهداف الأنمائية المتفق عليها دولياً ، وان ما شهدته قطاع النفط من تقلبات في الاسعار بشكل كبير في الأسواق العالمية قد أثر على الأوضاع الاقتصادية وبرامج التنمية في البلدان التي تعتمد اعتماداً كلياً على هذا المصدر في دخلها القومي و من

بينها ليبيا ، وساهم على نحو كبير في عدم الأيفاء بتلبية احتياجات التنمية على المستوى الوطنى .

وبهذا فإن بلادي تتطلع اسوة بغيرها من الدول التي تعتمد على هذا المصدر الى التوصل الى إجراءات جماعية منصفة تتجاوز أزمة الأسعار وبما يمكنها من تعبئة مواردها المحلية من اجل التنمية .

• ختاماً السيد الرئيس نأمل ان تسفر نتائج اعمال مؤتمرنا هذا بالنجاح في إعادة تنشيط وتعزيز عملية متابعة التنمية . وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وعلان الدوحة ، ومعالجة التحديات والعوائق القائمة لتمويل التنمية وإعادة تنشيطها للنهوض بالأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية .

وفي هذا يؤكد وفد بلادي على ضرورة الإسراع بإنشاء آليات للمتابعة و التقييم و الرصد بشكل دوري لتمويل عملية متابعة التنمية.

وشكراً / السيد الرئيس